تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002–2017)– دراسة تحليلية –

Evaluation of FDI flows to Algeria during the period (2002-2017)- Analytical study-

د. أسماء سي علي[1]

جامعة الشلف – الجزائر

asmagister@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 25 /2018/10 تاريخ النشر: 2019/09/12

Abstract :

This study aims to evaluate the Foreign Direct Investment Flows in Algeria Between (2002 – 2017), it aims also to clear up the distribution of the foreign direct investment in Algeria according to sectors and geographic regions, within the framework of executing and realizing economic reform programs and legislating many investment related rules and regulations that include lot of advantages, facilities, incentives and guarantees for foreign investors in order to persuade them and attract their investments.

Keywords : Foreign Direct Investment, Investment Climate, Algerian Economy.

مقدمة:

تدرك دول العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في دعم النمو و إحداث التنمية في اقتصاديات الدول _النامية منها خاصة_، مما جعلها تعمل على استقطاب هذه الأموال في صورة استثمارات مباشرة و غير مباشرة، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها، مما يتطلب توجيهها إلى القطاعات المنتجة و هو ما يتناسب أكثر مع الاستثمار الأجنبي المباشر. حدث ذلك بعد فشل الدول النامية في تحقيق التنمية خلال العقود الماضية عن طريق الاستدانة الخارجية، فقد أدت عدم كفاية المدخرات المحلية في العديد من الدول إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل، فغيرت على إثر ذلك مسارها الاقتصادي، خاصة في ظل وجود بدائل كثيرة أمامها أهمها تحفيز الاستثمار المحلي و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و بدرجة أقل اللجوء إلى القروض الأجنبية أمام ارتفاع مؤشرات المديونية في هذه الدول و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية بالنظر لارتفاع خدمات الديون و زيادة الضغوط التي تمارسها الأطراف الدائنة، ليكون بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، حيث فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك و أصبح يمثل أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، بل إنه احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات التمويل خلال السنوات الماضية، و بذلك أصبحت الدول تبحث عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة لتحسين أدائها الاقتصادي و وسيلة لنقل التكنولوجيا و ضمان تدفق رأس المال المادي و رفع كفاءة رأس المال البشري، و أصبح السعي إلى امتلاك عوامل جذب هذه الاستثمارات هو القاسم المشترك لسياسات الدول في السنوات الأخيرة.

لم تشكل الجزائر الاستثناء، فقد شهد الاقتصاد الجزائري في بداية تسعينيات القرن العشرين تغييرا في السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تم التخلي عن العمل بالاقتصاد الموجه و التحول للعمل بمبادئ اقتصاد السوق الحر، و ذلك عقب الاختلالات الداخلية و الخارجية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، فركزت جهودها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إدراكا منها لأهميتها في

[1] **المؤلف المرسل**: أسماء سي علي، الإيميل: asmagister@hotmail.fr

تحسين أدائها الاقتصادي، حيث تم العمل على تقليص العوائق و تعديل القوانين التشريعية التي كانت تقف في وجه الاستثمار و ذلك بهدف إعادة بعث الاقتصاد الوطني على أسس متينة.

- **إشكالية الدراسة:** تركز هذه الدراسة على تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من التعديلات القانونية و ما تضمنته من مزايا و تسهيلات و حوافز و ضمانات لصالح المستثمرين الأجانب بهدف استقطابهم و جذب استثماراتهم. و عليه و بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هو واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر؟**

و تندرج ضمن الإشكالية المطروحة **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر؟
- ماهي أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر؟

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و إبراز أهميته كأداة فعالة لتحقيق التنمية في ظل تنامي الاهتمام بجذب هذا النوع من الاستثمار إلى الجزائر، من خلال مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي المتبناة من جهة و التطورات التي شهدتها قوانين الاستثمار في الجزائر من جهة ثانية.

- تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر و الإحاطة بالجهود المبذولة لتوفير عوامل الجذب لتجاوز العقبات أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

- تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال الوقوف على نقاط القوة و نقاط الضعف في السياسات المتبعة لجذب تلك الاستثمارات.

- تقديم مقترحات لتحسين حجم التدفقات الواردة في ظل تبني الدولة لسياسة اقتصادية قائمة على تنويع و توسيع هيكل الصادرات.

- توجيه الساسة و أصحاب القرار في الجزائر إلى عوامل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الاقتصادية و التشريعية والمؤسسية و اللوجستية في إطار سياسة اقتصادية جادة و فعالة.

- **أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال:

- الدور المتعاظم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول النامية خاصة.

- الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية و دافع لعجلة النمو الاقتصادي، غير أن ذلك يتوقف على طبيعة المشاريع الاستثمارية و ما توفره من فرص عمل و ما تحمله من رؤوس أموال و ما تنقله من تكنولوجيا و ما تولده من دخل.

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

منذ تسعينات القرن العشرين تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التكامل العالمي، و ظهر كآلية جديدة مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حتى أنه شهد معدلات نمو أسرع بكثير من نمو الصادرات، كما أدى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول إلى تحقيقها معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام دولي كبير، فقد وجهت إليه الدول المتقدمة و النامية على السواء اهتمامها، بالنظر للدور المتعاظم الذي أصبح يحتله في الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: لم يُعرف مصطلح الاستثمار الأجنبي قبل ثلاثينيات القرن العشرين، إذ كان يطلق عليه مصطلح "الاستثمار الدولي"، و قد ورد أول ذكر للاستثمار المباشر و الذي لم يفصل بين الاستثمار المباشر و الاستثمار المحفظي عام 1960، وكانت نظرية الاستثمارات المباشرة أساسا هي نظريات الاستثمارات الرأسمالية المحفظية أو غير المباشرة، أما التحديد الدقيق للمفهومين السابقين فيعود إلى (**Arther BLOOM FIELD**) الذي حدد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و المحفظي في عام 1968 و ميز بين أبعادها.[1]

و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (**OECD**) بأنه "فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يقوم بها كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر المباشر) بهدف إقامة مصلحة دائمة في المؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) المقيمة في اقتصاد آخر.[2] و تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر و مؤسسة الاستثمار المباشر، مع درجة كبيرة من التأثير على إدارة هذا الأخير.[3]

من جهته يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، و بذلك يختلف[4] عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.[5]

كما تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق للمشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، و ذلك سعيا وراء ربح أفضل أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[6] و بذلك يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر توفير التمويل طويل الأجل، التكنولوجيا، برامج التدريب و التعلم إضافة إلى الخبرة الإدارية و التسويقية.

و قد أضاف (**PARKER**) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود، و قد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارتها.[7]

و بذلك تتفق التعريفات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ينطوي على مزاولة المستثمر الأجنبي لنشاط تجاري في الدولة المضيفة مع الحق في السيطرة على هذا النشاط، من خلال ملكيته الكلية أو الجزئية لهذا المشروع.

أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على حيازة المستثمر الأجنبي (أفرادا و مؤسسات) على أصول مادية و معنوية مع الاستفادة من تسهيلات و مزايا مباشرة في الاقتصاديات الأجنبية، تخول له السيطرة على مشروعه الاقتصادي بطريقة مباشرة سواء كان إنتاجيا أم خدميا، و على إدارة أدوات هذا المشروع الإنتاجية و التسويقية و التمويلية، و التي هي في الواقع أصول مادية كالمخازن و المصانع والمكاتب و حقوق الملكية و غيرها.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توسع معها تدفق رؤوس الأموال في العالم عبر الحدود بشكل كبير، و ذلك عن طريق الدعم المالي الذي تقدمه الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة الإنتاج و التوزيع و التمويل و الابتكار والاختراع و الإدارة و غيرها من الخدمات الأخرى التي تتولد عنها أرباح في العديد من الأسواق تحت رقابة المركز الرئيسي، و هو ما أدى لاحقا إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في السيطرة الاقتصادية من قبل الشركات الأجنبية على غالبية المصادر المحلية في مختلف دول العالم، تعلقت هذه السيطرة في البداية بإنتاج المواد الأولية و البترول و الزراعة، ثم تحولت في مرحلة لاحقة إلى السيطرة على المواد المصنعة ذات التكنولوجيا المتقدمة، ثم برز التحول الكبير من الاستثمارات الصناعية إلى الخدمات.

و تثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن تلك المنافع:[8]

- توفير مصدر متجدد و بشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية و رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، و ذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة و المطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، و إن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط و شروط.
- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، و ما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار و تحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات.
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا: العوامل المحفزة لتطور و نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتوقف انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ظروف و عوامل داخل الاقتصادات المختلفة و التي يمكن أن تشكل عامل جذب للاستثمار في الدولة إذا كانت تتفق مع أهداف الشركات متعددة الجنسيات، كما يمكن في الوقت ذاته أن تشكل عامل طرد إذا كانت تتعارض معها فتمتنع عن الاستثمار في تلك الدولة حتى تنتفي تلك العراقيل، و لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها أن تولي عنايتها لهذه العوامل مجتمعة و عدم الاقتصار على بعضها دون الآخر، و هي كالتالي:

1. العوامل الاقتصادية: يمكن حصرها فيما يلي:

- **قيود التجارة الخارجية:** يمكن أن يؤدي تطبيق الدولة لبعض الأساليب التقييدية على عمليات الاستيراد و التصدير كفرض رسوم جمركية أو قيود كمية و عراقيل إدارية على السلع المستوردة إلى فسح المجال أمام المستثمر الأجنبي لتخطي هذه الحواجز عبر إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول.

- **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة بتشجيع شركاتها الوطنية على الاستثمار في الخارج، لما له من دور في تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في التجارة الدولية، ذلك أنه يسمح بفتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة.
- **سيادة نظام السوق و اقتصاد المشروع الخاص:** إذ لا بد من أن يسود نظام السوق كل الاقتصاديات التي تعمل فيها هذه المشروعات، و ذلك من خلال حرية الدخول و الخروج لحركة عوامل الإنتاج، و أن تخضع الأسعار لقواعد العرض و الطلب دون تدخل حكومي، و أن يمارس غالبية النشاط الاقتصادي الإنتاجي أو التوزيعي بواسطة القطاع الخاص.
- **حرية القطاع النقدي و المالي:** تعتمد الشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات على رؤوس الأموال المحلية[9] لإنشاء و توسيع وتجديد مشروعاتها، في حين تقتصر مساهمتها على تقديم التكنولوجيا و الخبرة الإدارية التي تحتكرها، و هو ما يجعلها تحقق الحد الأقصى من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة. و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال توفر كافة التسهيلات الائتمانية و المصرفية في سوق الدولة المضيفة، إلى جانب توفر الادخارات المحلية من العملات الأجنبية اللازمة لعملياتها الخارجية، و هو ما يفرض وجود نظام نقدي حر و مؤسسات مصرفية متقدمة.
- **تطور نظم الإدارة:** بما أن الخبرة و التنظيم الإداري الحديث هو أهم ما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات لاقتصاديات الدول المضيفة، فإن هذه الأخيرة مطالبة موازاة مع ذلك بتوفير المناخ الإداري الملائم، حيث قواعد الإدارة الحديثة و نظم المعلوماتية و سهولة الاتصالات بما في ذلك الإنترنت، و التي دفعت كثيرا من الشركات الخدمية أن تنقل مواقع نشاطاتها إلى حيث يمكن الاستفادة من مزايا ومنافع الموقع المشجعة.[10]
- **تقليص القيود و الموانع المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة:** و ذلك مقابل منح بعض المزايا الضريبية و الجمركية و المالية و التنظيمية من أجل التوطن و ممارسة النشاط الإنتاجي داخل حدودها، غير أن ذلك لن يكون مجديا ما لم تتمكن الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ تلك الحوافز من التطبيق الجيد لها.
- **سهولة نقل و استيعاب التكنولوجيا:** معلوم أن الشركات متعددة الجنسيات تحتكر تكنولوجيا الإنتاج و تملك براءات الاختراع و تحوز الأسرار الصناعية على مستوى العالم، و ذلك بالنظر لاستثماراتها الضخمة في عمليات البحث و التطوير، و الغالب أن المشروعات المحلية أصبحت مطالبة بالتعاون مع هذه الشركات للحصول على تقنية الإنتاج و ذلك عن طريق آلية نقل التكنولوجيا، و التي تمثل العلاقة الرئيسية بين الشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الدول المضيفة.

غير أن المسألة ليست بهذه السهولة، إذ لا بد من توفر الشروط التنظيمية التي تسمح بنقل التكنولوجيا و استيعابها، بما في ذلك قواعد الرقابة و الحماية و احترام التعاقدات و التعهدات و القدرة على الاستمرارية في التلقي و التطور و المتابعة، و كذلك مواجهة الآثار السلبية المترتبة على نقل التكنولوجيا المتقدمة (مثل تلوث البيئة) و القدرة على تحمل تكاليف هذه التكنولوجيا و الاستفادة منها.[11]

- **زيادة المنافسة بين الشركات:** و ذلك للسيطرة على الأسواق الخارجية و زيادة القدرة التنافسية لصادراتها دفعت تلك الشركات ومراكز الرأسمالية للبحث عن طرق جديدة لزيادة كفاءة سلعها التصديرية، و تحويل خطوط و أنشطة إنتاجها لتقليص كلفة الإنتاج، والبحث عن سلع و طرق تسويق جديدة و البحث عن طرق ملكية جديدة.[12]

إلى جانب ذلك فإن السلبيات و الصعوبات التي تواجه التصدير و عقود التراخيص و الامتياز تعتبر أحد الأسباب المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. العوامل القانونية: يعتبر توفير الحماية القانونية الكافية للمستثمرين الأجانب أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و نموه و تطوره، و ذلك من خلال سن تشريعات تضمن تنظيما قانونيا متكاملا قدر الإمكان لهذا النوع من الاستثمار عبر:

- إصدار تشريعات داخلية لتنظيم الاستثمارات تتضمن ضمانات و مزايا مختلفة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توضيح المنهج القانوني الذي تعامِل به الدولة المضيفة الاستثمارات الأجنبية، بدءا بطرق استقطابه و معاملته و حمايته و انتهاء بتصفيته.
- تحديد كيفية ممارسة الدولة المضيفة لحقها في الرقابة على الاستثمارات الأجنبية، بما يحفظ أمنها و سلامتها الاقتصادية، و يمنع سيطرة رأس المال الأجنبي على ثرواتها الاقتصادية الوطنية، و يجنبها إحلال المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الوطني.

هذا و يؤدي التشريع الدولي المتمثل في الاتفاقيات الدولية الثنائية و متعددة الأطراف دورا مهما في نمو و تطور الاستثمار الأجنبي، إذ تلتزم الدولة المتعاقدة بمقتضى هذه الاتفاقيات بجملة من الالتزامات القانونية التي يرد النص عليها في الاتفاقية، بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية القادمة إليها من الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة معها، فإذا ما أخلَّت الدولة المتعاقدة بتلك الالتزامات قامت مسؤوليتها القانونية الدولية، كما تقرر هذه الاتفاقيات أحكاما تحدد الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي، سواء كانت تلك الجهة القضاءَ الوطني في الدولة أم جهة قضائية دولية أم هيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاق الطرفين.[13]

3. العوامل السياسية: يعد الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة عاملا فاعلا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الاستقرار و لا يمكن أن يقوم بالاستثمار في دول تسودها الأزمات المختلفة، كما لا يمكن أن تتحقق فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول إلا في دول الواقع السياسي فيها مستقر، و يتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال: احتمالات الحروب، النظام السياسي، معدل التغير في الإدارة الاقتصادية و السياسية.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال، و يعتمد ذلك إلى حد كبير على أولويات الدولة المضيفة و القوانين المنظمة لعمليات الاستثمار فيها و المزايا التي تمنحها إضافة إلى مصالح المستثمر الأجنبي و أهدافه، و عليه فإنه يمكننا التمييز بين صورتين أساسيتين من صور الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:[14]

1. الاستثمار المشترك: و هو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي _الخاص و الحكومي أو الاثنين معا_ المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، و بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، و عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطرة السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم و مصادرة و خلافه، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

2. الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات: تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار و المحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، و تتميز بكبر حجم إنتاجها و تنوعه و باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الدولة الأم.

و رغم أن هذا الشكل يعد أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن كثيرا من الدول النامية تتردد في الترخيص لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروع تجنبا لفرض نفوذها الاقتصادي و السياسي فيها، كسيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة، و ما يمكن أن يترتب عليه من آثار سلبية في حال تعارضت مصالح الطرفين.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعا محسوسا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الماضية، و ذلك بفعل الإجراءات القانونية و ما تضمنته من تحفيزات و تسهيلات و مزايا و ضمانات تم منحها للمستثمرين الأجانب، فضلا عن الإصلاحات التي مست الاقتصاد الكلي بهدف تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار، ما أدى إلى توسع الشركات المستثمرة فعليا و استقطاب مزيد من الشركات الأجنبية الجديدة.

أولا: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار أداة هامة لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء مشاريع تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و توفير موارد النقد الأجنبي و توفير مناصب الشغل. تحقيقا لذلك عملت الجزائر على سن حزمة من القوانين و التشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حاولت خلالها مواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة في البلاد، تضمنت هذه القوانين تسهيلات لصالح المستثمرين الأجانب قصد توفير مناخ استثماري جذاب، حيث تحدد الالتزامات و توضح الحوافز و الضمانات و فرص و مجالات الاستثمار. فيما يلي نتطرق لأهم القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرة منذ بدء التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر.

1. قانون النقد و القرض 90_10: شكل قانون النقد و القرض 90_10 الصادر في 14 أفريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلاد، و قد تدعم بجملة من القوانين التنظيمية التي تعمل على توجيه الاقتصاد الوطني نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا و صريحا. وعلى الرغم من أن هذا القانون ليس قانون استثمار و إنما يتعلق بتفعيل السياسة النقدية في البلاد، إلا أنه أظهر الإرادة الواضحة للحكومة الجزائرية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، نذكرها فيما يلي:

- حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بعد تأشيرة بنك الجزائر، و ذلك 60 يوما من تقديم الطلب، و ضمانات ضد إجراء المصادرة، حيث نصت المادة 183 على أنه: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني". فقد حدد القانون كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني.
- حدد هذا القانون قطاعات يكون الاستثمار فيها حكرا على الدولة و الهيئات التابعة لها، مع وضع شروط لتدخل رأس المال الخاص.
- إلغاء قانوني (82_13) (83_13) اللذين حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49%) و منه فتح المجال لكل أنواع مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني.
- تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات، حيث أسندت لمجلس النقد و القرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، حيث يقدم الطلب إلى المجلس ثم يثبت في الملف خلال شهرين، كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم و بين المستثمرين المحليين.

هذا و قد لعب بنك الجزائر في ظل هذا القانون دور هيئة الاستثمار، باستقباله للملفات و دراستها و حرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

2. قانون الاستثمار 93_12: تضمن قانون النقد و القرض بعض المبادئ المتعلقة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه ظل بدون نص واضح إلى غاية 05 أكتوبر 1993 تاريخ صدور أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا من أجل إنجاح الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان يهدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي و الأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمار التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة و الخاصة بتوفير فرص العمل و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و إشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية، مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

و يقوم هذا القانون على المبادئ التالية:

- مبدأ المساواة في معاملة المستثمرين الأجانب و المحليين من حيث الحقوق و الواجبات فيما يتصل بالاستثمار.
- تبسيط و تسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل.
- تقديم امتيازات ضريبية و جمركية مع ضمان عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- أجاز القانون للمستثمرين الأجانب عرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالصلح و التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.
- إنشاء وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات (APSI) في شكل شباك وحيد يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار، حيث تشرف هذه الهيئة على دعم و توجيه المستثمرين و متابعتهم و القيام بالدراسات و بحث و استغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، و تنظيم الندوات و الملتقيات و إصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

يذكر أن أحكام هذا المرسوم تتعلق بالاستثمارات الجاري إنجازها أثناء صدوره أو تلك التي شرع في استغلالها في غضون الخمس سنوات السابقة له و الاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره، كما حدد إنجاز الاستثمار بأجل أقصاه ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات.

3. الأمر 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار: تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و قد حدد هذا الأمر النظام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.[15]

و قد نصت المادة 4 من هذا الأمر و المعدلة من الأمر رقم 06_08 على أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة و تستفيد بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

و جاء في المادة 4 مكرر متممة من الأمر رقم 09_01 و معدلة من الأمر رقم 10_01 و القانون رقم 11_16 و القانون رقم 12_12 و القانون رقم 13_08 النص على أن تخضع الاستثمارات الأجنبية قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار، مع عدم إمكانية إنجاز هذه الاستثمارات إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

و قد نصت المادة 7 المعدلة من الأمر رقم 06_08 و الأمر رقم 09_01 على أن تتولى الوكالة مهمة تفعيل معالجة طلبات المزايا بالنسبة للاستثمارات التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني، مع ضمان حق الطعن بالنسبة للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا. تضمن الأمر تسهيلات و إعفاءات هامة تضاف إلى الحوافز الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية، حيث تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام نعرض أهمها فيما يلي:[16]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل، و تمدد إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط. غير أن هذا الشرط المتعلق بإحداث مناصب الشغل لا يطبق على الاستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة صندوق الجنوب و الهضاب العليا.
- تستفيد الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها، إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات دون اشتراط إحداث مناصب شغل.

هذا إضافة إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي و التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و التي يحددها المجلس الوطني للاستثمار، و تتمثل هذه المزايا في:[17]

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2‰ فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

هذا و تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، خاصة منها تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة من مزايا خاصة تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر و الوكالة، و تخص هذه المزايا إعفاء لمدة أقصاها خمس سنوات من:[18]

- الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.
- الرسم العقاري على الممتلكات العقارية المخصصة للإنتاج.
- حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

كما تستفيد المشاريع الاستثمارية لمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني. و يؤهل المجلس الوطني للاستثمار و لمدة لا تتجاوز خمس سنوات لمنح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق و الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المفروض على أسعار سلع ناتجة عن الاستثمار و التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

كما يستفيد المستثمرون الأجانب من الضمانات التالية:[19]

- يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
- و يعامل جميع الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية.
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، و يترتب على المصادرة تعويض منصف.
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

موازاة مع الامتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين بناء على هذا الأمر أكدت المادة 33 المعدلة من الأمر رقم 06_08 أنه في حالة عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في هذا الأمر أو الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، تسحب المزايا الجبائية و الجمركية و شبه الجبائية و المالية، و تصدر الوكالة مقرر السحب.

4. قانون 16_06 المتعلق بترقية الاستثمار: صدر هذا القانون في 03 أوت 2016 و يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات قصد الاستفادة من المزايا المقررة في هذا القانون، شرط أن تخضع هذه الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يجسد التسجيل بشهادة تسلم للمستثمر تمكنه من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات و الهيئات المعنية (المادة 8)، كما نصت المادة 11 أن للمستثمر الذي يرى أنه غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ القانون أو كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق، الطعن أمام لجنة مختصة دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

بموجب هذا القانون يستفيد المستثمرون الأجانب زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية من مزايا بعنوان مرحلتي الإنجاز و الاستغلال، كما أن هذه المزايا لا تلغي التحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية و الصناعية و الفلاحية، و في حال وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة فإنها لا تطبق معا و إنما يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.[20] أما الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني فإنها تستفيد من مزايا استثنائية.

تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة للمتابعة من طرف الوكالة من خلال مرافقة و مساعدة المستثمرين، و كذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع، حيث يكون المستثمر ملزما بتقديم تلك المعلومات.

ثانيا: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و توزيعها

عملت الجزائر على تهيئة مناخ الاستثمار الملائم قصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تشجيع المستثمرين الأجانب المترددين في القدوم إلى الجزائر، بسبب التقارير الصادرة عن مؤسسات تقييم الاستثمار و التي كثيرا ما تصف مناخ الأعمال في الجزائر بغير الملائم، و هو ما ينعكس على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و توزيعها الجغرافي و القطاعي.

1. حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر: أثمرت جهود الجزائر الدائمة لتوفير مناخ الاستثمار الملائم عبر سن القوانين و التشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدما ملحوظا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر. الشكل التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017):

الشكل رقم 1: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017)

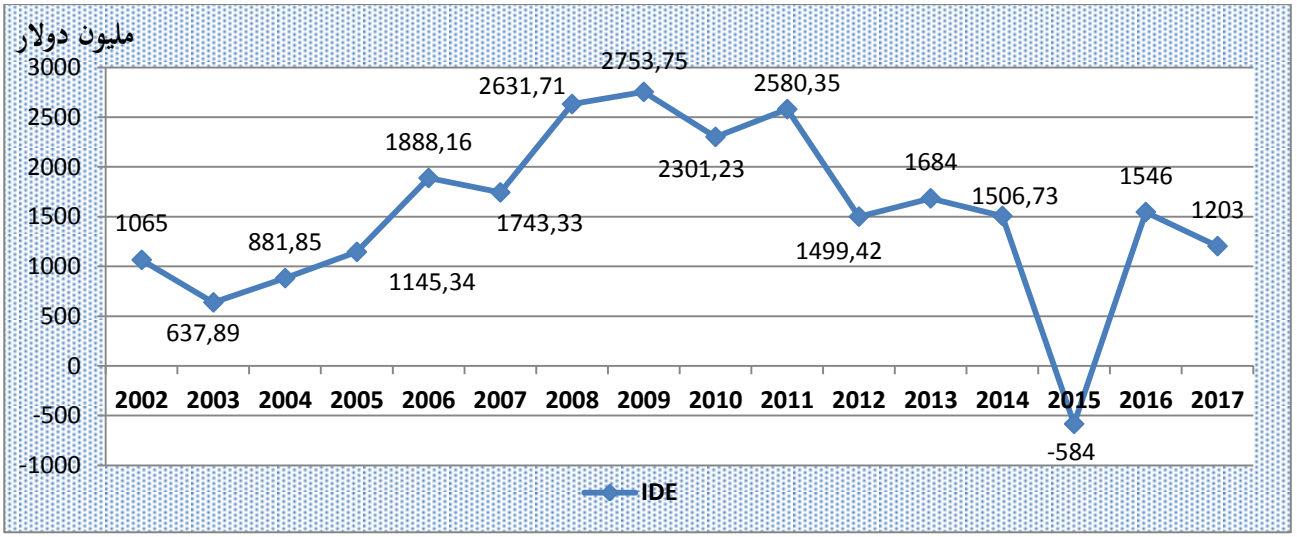

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

أكدت الجزائر في عام 2002 أدائها المتميز في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث حازت المرتبة الأولى للدول المضيفة بالنسبة لبلدان المغرب العربي و المرتبة الثالثة إفريقيا. هذا الأداء المتميز كان نتيجة القيام ببعض الاستثمارات الاستراتيجية بما فيها المحروقات، انفتاح سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية من خلال قانون رقم 2000_03 المؤرخ في 05 أوت 2000، و الذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (**أوراسكوم تيليكوم**) بتاريخ 21 جويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، إلى جانب خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (**إسبات**) الهندية. مستوى هذا الأداء يتضح أكثر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قارة أفريقيا عام 2002، حيث قدر بمبلغ 11 مليار دولار بعد أن كان قد بلغ 19 مليار دولار خلال 2001 نتيجة عمليات الاندماج و التملك التي تمت في كل من أفريقيا الجنوبية و المغرب.[21] و هكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابعا من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزء منه، و الدليل على ذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2003 إلى 637.8812 مليون دولار، و يعود ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية. في حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عام 2004 بمعدل 38.25% بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية (**الوطنية للاتصالات**) في 2 ديسمبر 2003، من خلال عرضها الرابح الذي قدر بـ 421 مليون دولار، كما أن المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الاستثمار قدرت بـ 105 مشروعا.

و يتضح من خلال الشكل رقم (**1**) أن التدفقات الواردة خلال الفترة (2005_2008) شهدت ارتفاعات أغلبها استثمارات سجلت في قطاع المحروقات من طرف كبريات الشركات الأجنبية للدول المتقدمة، و هذا بفعل تحسن الوضعية الأمنية و الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد، و ثمار القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الملاحظ خلال هذه الفترة أن عام 2007 شهد تراجعا في التدفقات الواردة بمعدل 7.67% و هذا رغم تزايد حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، و الذي بلغ ذروته عام 2007، وهذا ما يعني أن الاقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيرا بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبترول.

و في عام 2009 بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته مسجلا قيمة 2753.755 مليون دولار، و هذا رغم تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية، و التي بلغت ذروتها تلك السنة و يرجع ذلك إلى أسباب إدارية أكثر منها اقتصادية، و من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات حمائية في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 منعا لنزيف العملة الصعبة إلى الخارج. كما أن الاقتصاد الوطني استطاع تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية و تراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008_2011 لتصنف من بين خمس دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر.[22]

تأثر الجزائر بتراجع تدفقات الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي لم يظهر إلا عام 2010، حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر بمعدل 16.44%، و يمكن تفسير هذا التأثر المتأخر بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية (استثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2850.35 مليون دولار نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية للدول العربية، و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه نحو الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب مع توفر الاستقرار، لتصنف بذلك الجزائر في المرتبة الأولى لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2011.

غير أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عام 2012 [23] عرفت تراجعا بمعدل 41.89%، و هذا راجع لفرض قاعدة (51/49%) على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) و التي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى

عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط و إلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.[24] و قد أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم و الذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "**إعمار**" و "**القدرة**" و"**جراند**" تراجعوا و انسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة (51/49%).[25]

و قد شهدت الجزائر في عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها (-584) مليون دولار و ذلك حسب تقديرات الأنكتاد و تمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام، و يعود هذا التراجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة جازي بقيمة 2.6 مليار دولار. كما يوضح الشكل تراجع التدفقات الرأسمالية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنسبة 22.19% من 1546 مليون دولار عام 2016 إلى 1203 مليون دولار عام 2017.

2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر: سجلت العديد من الدول العربية و الأجنبية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2002_2017) حضورها لتنشيط حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إذ يقدر عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بها خلال الفترة (2002_2017) بـ 901 مشروعا بقيمة 2519831 مليون دج حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. غير أنه يلاحظ تراجع عدد المشروعات الاستثمارية في الجزائر منذ 2009، و هو ما يمكن تفسيره بالتأثير السلبي لقاعدة 51/49% و التي لم يتجاوب معها المستثمرون الأجانب الراغبون في تجسيد استثمارات مملوكة بالكامل لهم، حيث انتقل عدد هذه المشروعات من 32 مشروعا عام 2009 إلى 13 مشروعا فقط عام 2015، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003 و ديسمبر 2015)

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليار دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5.046	4.732	22
2004	19	0.857	3.334	19
2005	45	10.545	11.049	43
2006	50	9.686	9.491	45
2007	29	4.070	5.711	28
2008	75	16.408	27.305	66
2009	32	2.605	5.872	28
2010	21	1.367	3.797	17
2011	27	1.431	2.565	24
2012	18	2.376	4.951	17
2013	16	4.284	7.298	12
2014	13	0.535	2.130	13
2015	13	0.749	3.758	13
الإجمالي	381	59.964	91.993	315

المصدر: نشرة ضمات الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، السنة 34، العدد الفصلي الثاني (أفريل _ جوان 2016)، ص: 15

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (جانفي 2003 و ديسمبر 2015) بلغ 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية و أجنبية، و تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار و توظف نحو 92 ألف عامل.[26]

تصدرت أوروبا قائمة الأقاليم الجغرافية الأكثر استثمارا في الجزائر بـ 472 مشروعا خلال الفترة (2002_2017) بقيمة 1148208 مليون دج موفرة أكثر من 78 ألف فرصة عمل، استأثر الاتحاد الأوروبي بـ 332 مشروعا بقيمة 666499 مليون دج، و رغم أن عدد مشاريع الدول العربية في الجزائر خلال الفترة نفسها لم يتعد 262 مشروعا، إلا أن تكلفتها الاستثمارية بلغت 1057257 مليون دج، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 2: المشاريع التي تشرك أجانب في الجزائر خلال الفترة (2002_2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
بما فيها الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
أسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يتضح من الجدول رقم (2) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير العربية إلى الجزائر لم تتجاوز 58.04% من إجمالي التدفقات خلال الفترة (2002_2017) و هي نسبة ضئيلة مقارنة بنظيرتها العربية البالغة 41.96%. يعرض الشكل التالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2013_ديسمبر 2017):

الشكل رقم 2: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (جانفي 2013_ديسمبر 2017)

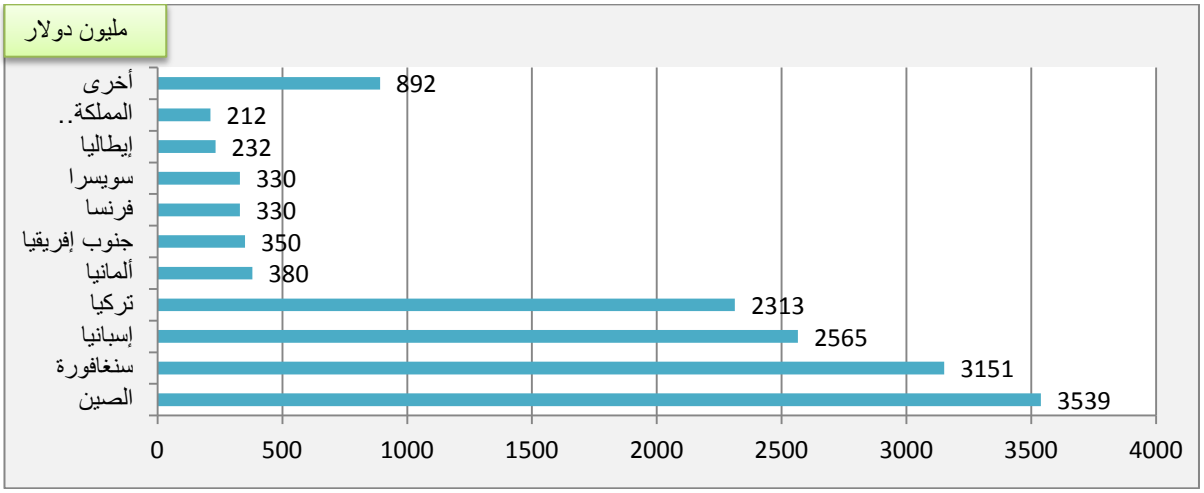

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، العدد:2، سنة 2018، ص: 13

تعد الصين أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2013_ديسمبر 2017)، حيث تجسد 5 شركات 10 مشاريع بقيمة 3.539 مليار دولار (**انظر الملحق رقم (1)**)، و تتركز معظم استثماراتها في ميدان البناء و هذا بسبب البرامج السكنية و الهيكلية الكبيرة التي سطرتها الدولة في إطار مشروع مليون سكن، حيث تنفذ شركة **China State Constraction Engineering Corporation** استثمارات بقيمة 3.300 مليار دولار، متصدرة بذلك قائمة أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر منذ جانفي 2013، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 و ديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Constraction Engineering Corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo Ortiz Construction y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2.209
Tosyali Holding	تركيا	1.397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، العدد:2، سنة 2018، ص: 13

و يوضح الشكل رقم (**2**) أن سنغافورة جاءت كثاني أهم دولة مستثمرة خلال الفترة نفسها، حيث تجسد شركة **Indorama** ثلاثة مشاريع استثمارية بقيمة 3.151 مليار دولار.

إسبانيا حلت ثالثة حيث تنفذ 6 شركات 10 مشروعات استثمارية بقيمة 2.565 مليار دولار (**انظر الملحق رقم (1)**)، تصدرت مجموعة (**Ortiz**) الشركات الإسبانية المستثمرة في الجزائر منذ جانفي 2013، إذ تنفذ مشاريع ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 2.209 مليار دولار.

تركيا حلت رابعة بأربعة مشاريع استثمارية تتعدى قيمتها 2.313 مليار دولار، حيث تنفذ شركة **Tosyali Holding** مشروعا بقيمة 1.397 مليار دولار، و تجسد شركة **Taypa Tekstil** مشروعا بقيمة 900 مليون دولار.

ألمانيا حلت في المرتبة الخامسة حسب ترتيب أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013_2017)، حيث تنفذ 7 شركات 7 مشروعات بقيمة 380 مليون دولار (**انظر الملحق رقم (1)**)، من بينها مؤسستان في إطار الشراكة، و يتعلق الأمر بالشراكة بين مؤسسة **Henkel** و المؤسسة الجزائرية لمواد التنظيف **ENAD** و الشراكة بين مجموعة **Messer** و المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي. وقد تم خلال الخمسة أشهر الأخيرة إنجاز 15 مشروعا صناعيا بمبلغ إجمالي يزيد عن 220 مليون دولار مع شركاء ألمان، من خلال مشاريع تتعلق أساسا بإنجاز علب السرعة و آليات الشحن و عتاد البناء و الغاز المضغوط.

قارة أفريقيا تمثلها جنوب أفريقيا في مجال مواد البناء عبر شركة **PPC** (**Pretoria Portland Cement**) بـ 350 مليون دولار.

تتبعها فرنسا حيث تجسد 10 شركات 12 مشروعا بقيمة إجمالية تصل 330 مليون دولار، أهمها شركة **Patrex**، **Total**، **GDF Suez**، **Danone**، **Elf** و **Total fina**. تليها سويسرا حيث تنفذ 4 شركات 4 مشروعات بقيمة 330 مليون دولار، أهمها شركة **Lafarge Holcim** التي تجسد استثمارا بقيمة 277 مليون دولار خلال الفترة (2013_2017). هذا إضافة إلى شركة إيطالية تجسد مشروعا بقيمة 232 مليون دولار، و شركتين بريطانيتين تجسدان مشروعين بقيمة 212 مليون دولار. (**انظر الملحق رقم (1)**)

3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر: تظهر إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بلغ 901 مشروعا خلال الفترة (2002_2017) موزعة بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث ما يزال الاستثمار في القطاعات غير النفطية محدودا، و هو ما يؤكده الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تقسيم المشاريع الاستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002_2017)

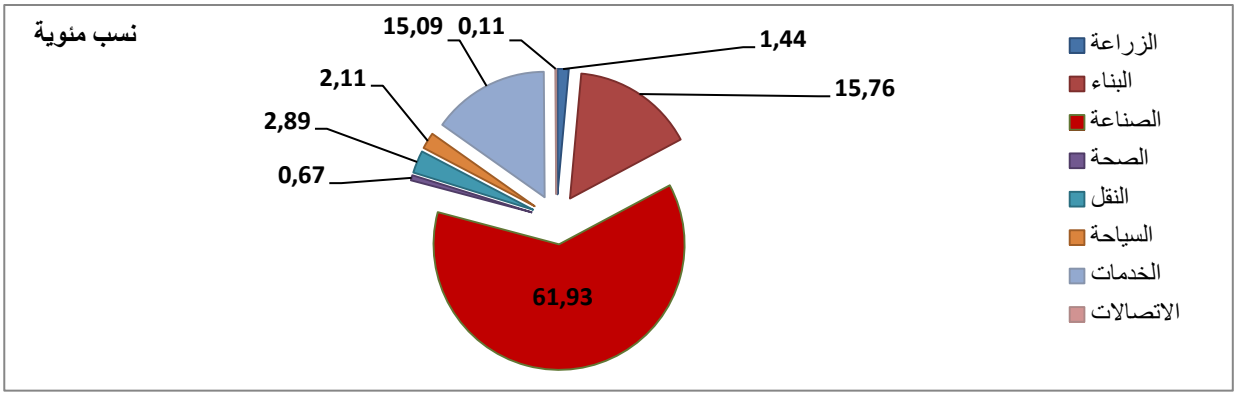

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يتضح من خلال الشكل رقم (3) الأهمية النسبية للحصة التي يجذبها قطاع الصناعة من الاستثمار الأجنبي المباشر و المقدرة بـ 61.93% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع، و يعود ذلك إلى العدد الكبير من المشاريع الأجنبية المستحدثة خلال الفترة (2002_2017) في هذا القطاع و المقدرة بـ 558 مشروعا، ما يمثل أكثر من 81% من قيمة المشاريع الإجمالية الأجنبية (**انظر الملحق رقم (2)**)، و هو في الواقع انعكاس طبيعي لتوجهات الحكومة نحو الجانب الإنتاجي، كما أن هذا القطاع يتميز بمردودية عالية بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة في مجال الصناعة البترولية[27]، إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص لمشاريع التعدين خلال الفترة (2013_2017) و المقدر بـ 3150 مليون دولار، و المنسوجات بـ 928 مليون دولار و السيارات بـ 747 مليون دولار، فيما بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية في قطاع (الفحم، النفط و الغاز الطبيعي) 300 مليون دولار إلى جانب الصناعات الكيميائية و الصيدلانية[28] و التي سجلت استثمارات أجنبية بقيمة 244 مليون دولار خلال الفترة نفسها.[29]

من جهته بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء و الأشغال العمومية 142 مشروعا، أي ما يعادل 15.76% من إجمالي عدد المشاريع و 3.28% من الحجم المالي الإجمالي بالنظر لأهمية القطاع في تطوير البنية التحتية كمشروع الطريق السيار شرق غرب، تأهيل شبكة الطرقات، بناء السدود، البرامج السكنية...و غيرها. (**انظر الملحق رقم (2)**)

و في قطاع الخدمات بلغ عدد المشاريع 136 مشروعا ما يعادل 15.09% من حيث عدد المشاريع و 5.20% من حيث الحجم المالي الإجمالي، في حين بقيت قطاعات حساسة كالنقل، الزراعة، السياحة، الصحة و الاتصالات أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها، مما يتناقض مع مساعي الجزائر لتحسين نوعية الحياة و تحقيق الأمن الغذائي، حيث لم يستقطب قطاع النقل سوى 26 مشروعا بما نسبته 2.89% من حيث عدد المشاريع و ما يعادل 0.75% فقط من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، أما قطاع الفلاحة فسجل 13 مشروعا بما نسبته 1.44% من حيث عدد المشاريع و 0.23% من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات لكونه من القطاعات التي لا تحقق الربح إلا في المدى الطويل، و هو ما يتجنبه المستثمرون الأجانب. قطاع السياحة أحصى 19 مشروعا بما نسبته 2.11% فقط من حيث عدد المشاريع و ما يعادل 5.09% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، و ذلك رغم المقومات السياحية الموجودة. (**انظر الملحق رقم (2)**)

قطاع الاتصالات سجل مشروعا واحدا بقيمة 89441 مليون دج ما يعادل 3.55% من القيمة الإجمالية للاستثمارات و 0.11% من حيث عدد المشاريع المسجلة.

و بصفة عامة فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات محتشمة و دون المستوى المطلوب بالنظر للفرص الموجودة فيه ويرجع السبب في ذلك إلى:[30]

- تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في اقتحام مجال الاستثمار و المخاطرة في المشروعات، و هم بمثابة المؤشر بالنسبة للأجانب.
- التقييم المبالغ فيه للمخاطر في الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية مثل (**كوفاس**) التي قيمت الاقتصاد الجزائري، و هذا التقييم المسجل يؤشر على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري، إذ رغم التحسن المسجل لكن رؤية المستثمر الأجنبي للمخاطرة في الجزائر لا تزال سلبية.
- تأثير سنوات عدم الاستقرار الأمني التي تركت آثارها، حيث رسمت تصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع في الجزائر.
- عدم اهتمام السلطات الجزائرية بالتسويق للفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات.

هذا و يحصي المستثمرون الأجانب الكثير من العراقيل الإدارية و الإجراءات البيروقراطية و المشاكل المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي و القروض المصرفية، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي و القانوني، فضلا عن غياب رؤية واضحة لكيفية تطوير بعض القطاعات عن طريق تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

خاتمة:

تعتبر كثير من الدول الاستثمار الأجنبي المباشر الحل الأمثل لأزماتها الاقتصادية و هو ما جعلها تعمل على تطبيق جملة من الإصلاحات في ظل سياسات اقتصادية ترتكز على تهيئة المناخ المناسب المحفز للاستثمار، و تعتبر الجزائر من الدول التي عملت على تطوير منظومتها التشريعية بما يتناسب مع تحقيق هذا الهدف.

من أهم النتائج المتوصل إليها الآتي:

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تذبذبا خلال الفترة (2002_2017)، و يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيرا بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبترول، حيث شهدت بعض السنوات تراجعا في التدفقات الواردة إلى الجزائر وهذا رغم تزايد حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية و العكس صحيح، ففي عام 2009 مثلا بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ذروته مسجلا قيمة 2753.755 مليون دولار، و هذا رغم تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية.
- بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 901 مشروعا خلال الفترة (2002_2017) موزعة بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث ما يزال الاستثمار في القطاعات غير النفطية محدودا.
- يبين التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002_2017) أن الصناعة تعتبر أكثر قطاع حظي باهتمام المستثمرين الأجانب بمعدل 81.37% من حيث قيمة الاستثمار، ما يمثل أكثر من 61% من عدد المشاريع الإجمالية، بالنظر لمردوديته العالية بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة في مجال الصناعة البترولية من جهة و تناسبه مع توجهات الحكومة نحو الجانب الإنتاجي من جهة أخرى.

- يبين التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002_2017) أن أوروبا تصدرت قائمة الأقاليم الجغرافية الأكثر استثمارا في الجزائر بـ 472 مشروعا بقيمة 1148208 مليون دج، استأثر الاتحاد الأوروبي بـ 332 مشروعا بقيمة 666499 مليون دج.

وقوفا عند هذه النتائج و في إطار التخطيط لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، نضع التوصيات التالية:

- ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات القدرة التصديرية العالية.

- ضرورة تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب في القطاعات الإنتاجية غير النفطية ذات الميزة التنافسية كالصناعات التحويلية مثلا، إلى جانب قطاع الخدمات لما يوفره من مناصب شغل، مع الحرص على ربط تلك الحوافز بأداء المشاريع الاستثمارية.

- ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية كالطرق و الموانئ و المطارات و وسائل النقل باعتبارها مقوما أساسيا من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ضرورة إقامة مناطق صناعية تضم صناعات كبيرة و صناعات مغذية و توسيع إقامة مناطق التجارة الحرة و إزالة القيود أمام تدفقات التجارة و رأس المال عبر الحدود لما لها من دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ضرورة الموازنة بين تحصيل منافع الاستثمار الأجنبي المباشر و تجنب الخسارة التي يمكن أن تلحق بالخزينة العامة للدولة بفعل الإعفاءات الضريبية و الدعم الممنوح.

- ضرورة تعزيز المناخ الاستثماري عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية و مراجعة التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار بشكل دوري، وجعلها أكثر مرونة و وضوحا و شفافية.

- ضرورة الاستمرار في الأخذ بقاعدة (51/49%) مما يتيح بسط الرقابة على الاستثمارات الأجنبية و يمكن من الاستفادة من المهارة الإدارية و التطور التكنولوجي، شرط توفير مراكز تدريب متخصصة لتكوين العمالة و جعلها قادرة على مسايرة قدرات الشركاء الأجانب.

- ضرورة العمل على تحقيق توازن جهوي في تجسيد الاستثمارات.

- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار لصالح المستثمرين المحليين و الأجانب.

- ضرورة تبني سياسة دعائية و استخدام أساليب ترويجية للتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال عرض الفرص الاستثمارية المتاحة و ربطها بالمزايا و الحوافز و الضمانات التي يوفرها لصالح المستثمرين الأجانب.

الهوامش:

[1] سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 25

[2] OECD, Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, Fourth Edition, 2008, p: 17

[3] Maitena Duce, Banco de España, Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note, Final draft, July 31, 2003, p: 2

[4] إن شرط إدارة الشركة الأم لفروعها في الدول المضيفة إضافة إلى شرط الملكية هو أهم ما يميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الاستثمار في محافظ الأوراق المالية)، رغم أن كلا منهما يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال، كما أن هذا الاستثمار يعتبر قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، و لذلك يسمى النقود الساخنة.

[5] بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 70/69، شتاء/ربيع 2015، ص: 126

[6] عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 11

[7] سليمان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص: 23، 24

[8] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر _تعاريف و قضايا_، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة: 3، العدد: 32، 2004، ص: 11

[9] سواء تعلق الأمر بحقوق الملكية (الأسهم) أم تعلق بالأموال المقترضة في الاقتصاد المعني (سندات أو قروض البنوك التجارية و المصادر المحلية)

[10] حسين حريم، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2015، ص: 239

[11] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2005، ص: 181

[12] حميد الجميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، ط1، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005، ص: 200

[13] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2006، ص: 82

[14] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص: 19، 20

[15] الجريدة الرسمية، العدد 47، المادة 1 من الأمر رقم 01_03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[16] المادة 9 من الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار (معدلة من الأمر رقم 06_08 و الأمر رقم 09_01 و الأمر رقم 10_01 و القانون رقم 11_16 و القانون رقم 12_12 و القانون رقم 13_08 و القانون رقم 14_10)، قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز، صادر عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في فبراير 2015، ص ص: 15، 17

[17] المادتان 10 و 11 من الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار (معدل من الأمر رقم 06_08 و القانون رقم 11_16 و القانون رقم 12_12)، قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز، صادر عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في فبراير 2015، ص ص: 18، 19

[18] المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار (متممة من الأمر رقم 06_08 و معدلة من الأمر رقم 09_01 و القانون رقم 11_16 والقانون رقم 12_12 و القانون رقم 13_08)، قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز، صادر عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في فبراير 2015، ص ص: 20، 21

[19] المواد 14، 15، 16، 17 من الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار، قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز، صادر عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في فبراير 2015، ص: 22

[20] الجريدة الرسمية، العدد 46، المادة 15 من القانون رقم 16_06 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، صص: 20، 21

[21] يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، 2007/2006، ص: 208

[22] خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000_2012)، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، 2016/2015، ص: 101

[23] احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا عام 2012 كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية بقيمة 2.9 مليار دولار و بحصة 6.2% حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012.

[24] خيرة خيالي، مرجع سابق، ص: 101

[25] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد: 05، أفريل 2014، ص: 34

[26] التقرير السنوي 31 بعنوان: مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، ص: 118

[27] شهد الاستثمار في قطاع المحروقات تطورا هاما بعد صدور القانون 91_21 في 1991/12/04 المتعلق بالمحروقات، و الذي كرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، و أعطى دفعا قويا للشراكة بين سوناطراك و شركات أجنبية تعمل في مجال البحث و الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج إضافة إلى

إنشاء شركات مختلطة في مجال خدمات الصيانة و الهندسة،كما توسع الاستثمار في هذا القطاع بعد صدور القانون 05_07 في 2005/04/28، و الذي أنهى احتكار الدولة لهذا القطاع، و من المشاريع التي استقطبها قطاع الطاقة نذكر: **Total+Partex** للتنقيب عن الغاز بمنطقة "أحنات"، مشروع **Rosneft-stroytransgaz** بمحيط قارة تيساليت، مشروع **Andarko-Conco Philips** لبناء المركب البترولي و الغازي في منطقة المرق و مشروع في حقل تواط قرب أدرار.

[28] من أهم الشركات المستثمرة في مجال الكيمياء و الصيدلة نذكر: **Pfizer** الأمريكية، **Glaxo Smith Kline** البريطانية، **Asac Pharma** الإسبانية.

[29] نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، العدد: 2، سنة 2018، ص: 13 (بتصرف)

[30] محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000_2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، 2013/2012، ص ص: 202، 203.

الملاحق:

الملحق رقم 1: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (جانفي 2013_ديسمبر 2017)

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
الصين	10	3.539	5
سنغافورة	3	3.151	1
إسبانيا	10	2.565	6
تركيا	4	2.313	4
ألمانيا	7	380	7
جنوب إفريقيا	1	350	1
فرنسا	12	330	10
سويسرا	4	330	4
إيطاليا	1	232	1
المملكة المتحدة	2	212	2
أخرى	28	892	28
الإجمالي	82	14.293	69

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، العدد:2، سنة 2018، ص: 13

الملحق رقم 2: تقسيم المشاريع الاستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002_2017)

الفرع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	منصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.